ص-2022-08-30103-0000116

من المديرة العامة للاداءات

إلى

السيّد المدير العام للمجمع المهني

10 اكتوبر 2022

الموضـوع: حول تسوية وضعية جبائية.

المرجـــع: مكتوبكم الوارد علينا بتاريخ 08 جويلية 2022.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشـــار إليه بالمرجع أعلاه والذي بينتم من خلاله بأن المجمع المهني خضـــع لمراجعة جبائية أوّلية. قامت على إثرها مصـــالح المراقبة الجبائية بمطالبة المجمع المهني المذكور بدفع النقص في الخصـــم من المورد على الأجور بعنوان سنتي 2017 و2018 الناتج عن الفوارق المسجّلة بين تصاريح المؤجر والتصاريح الشهرية. وتطلبون التدخل لإعادة النظر في عنصر التوظيف المشار إليه باعتبار أن الفوارق المذكورة ناتجة عن الطريقة المعتمدة في تطبيق آلية الاعتماد الجبائي للزيادات الخصـــوصـــية والعامة في الأجور بعنوان سنة 2017 المنصوص عليه بالفصل 15 من قانون المالية لسنة 2017.

وجوابا، يشرفني إحاطتكم علما أنه طبقا لأحكام الفصل 15 من من قانون المالية لسنة 2017، **ينتفع موظفو الدولة والجماعات المحلّية والمؤســـســـات العمومية ذات الصـــبغة الإدارية** ابتداء من شهر جانفي 2017 إلى غاية شهر نوفمبر 2017 باعتماد جبائي يتمثّل في التخفيض في مبلغ الخصم من المورد المستوجب على مرتّباتهم وأجورهم يساوي 50% من المبلغ الصـــافي المترتّب عن الترفيع في أجورهم بمقتضـــى الزيادات العامة والزيادات الخصوصية كما تمت برمجتها خلال سنة 2017 في إطار الامر الحكومي عدد1 لسنة 2016 المؤرخ في 05 جانفي 2016.

وعلى هذا الأساس، وبما أن المجمع المهني لا يندرج ضمن الهياكل المذكورة باعتباره **ذات معنوية تتمتّع بالشـخصـية المدنية وبالاسـتقلال المالي** طبقا لأحكام الفصل الأوّل من المرسوم عدد1 لسنة 1973 وأحكام الفصل الأول من القانون عدد84 لسنة 1993 فإن أجراءه يبقون غير معنيين بالاعتماد الجبائي المنصـــوص عليه بالفصـــل 15 المذكور أعلاه. وبالتالي فإن المجمع المهني المذكور مطالب بالاتصـــال بالمركز الجهوي لمراقبة الاداءات مرجع النظر لتسوية وضعيته الجبائية.

وتقبلوا فائق عبارات التقدير.

والسلام

المدير العام للأداءات
بالنيابة

نور الدين بوقربة